



بيان صادر عن التجمع الديمقراطي السوري

نقدت الحكومة التركية بتاريخ وبالتنسيق مع الفصائل العسكرية المنضوية تحت مسمى الجيش الوطني عملية عسكرية، استهدفت فيها ما يطلق عليها (قوات سورية الديمقراطية) التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي pyd ، الجناح السورية لحزب العمال الكردستاني pkk المصنف عالمياً على لائحة الإرهاب، فضلاً عن عدم تحفظه على التنسيق مع نظام الأسد في العديد من المواقف. ، وذلك بسبب الحفاظ على الأمن القومي التركي، ودرءاً للأخطار التي يشكلها هذا الحزب وملحقاته العسكرية على المنطقة - وفقاً للحكومة التركية - ، حيث طالبت تركيا الولايات المتحدة باعتبارها الحليف الأبرز لقوات قسد، بالضغط على قادة حزب الاتحاد الديمقراطي لإجبارهم على الموافقة على إقامة منطقة آمنة بعمق 32 كم، وطول 460 كم ، على الحدود السورية التركية. وقد توقفت تلك العملية العسكرية بموجب اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، ثم تلا هذا الاتفاق تفاهم آخر روسي - تركي ، من شأنه أن يحدث تغييرات بالموضوعات العسكرية الإقليمية والدولية على الأرض السورية، وذلك نظراً للفراغ الذي سيتركه الانسحاب الأمريكي من بعض المناطق السورية. إننا - في التجمع الديمقراطي السوري - إذ نؤكد على تفهمنا للمطالب التركية التي تخص الامن القومي التركي، كما نؤكد على المسؤولية التي تتحملها قوات قسد، فيما لحق أبناء تلك المناطق من عرب وكورد من حالات قتل وتشرد ونزوح، وذلك من خلال إصرارها على فرض مشاريعها المغامرة التي لم تراع فيها مصالح السوريين، ولم يكن من ضمن أجنداتها تطلعات السوريين وأهداف ثورتهم في مواجهة النظام الأسد الاستبدادي، فإننا في الوقت ذاته، نؤكد بقوة للحكومة التركية، وباقي الأطراف الدولية المتواجدة على الأرض السورية، رفضنا المطلق وإدانتنا الشديدة لأي تواجد لقوات نظام الأسد في المناطق والبلدات والمدن التي كانت خارج عن سيطرته قبل العملية العسكرية، محذرين في الوقت ذاته من أن أي دخول لقوات الأسد على أي مدينة أو بلدة سوف تتبعه كوارث وخيمة ، إذ سيقدم النظام على ارتكاب مجازر بحق المدنيين، مما يندرج بحالات نزوح وتشرد كبيرين خوفاً من بطش النظام الذي لم تعد ممارساته الإجرامية تخفى على أحد.

ولئن كانت مصالح الدول المتصارعة على الأرض السورية تفضي باستمرار إلى تغيير في المواقف السياسية بين هذه الأطراف ذاتها، فإن مواقف الثوار السوريين من نظام الأسد هي ثابتة ولن تتغير، إلا بتحقيق تطلعات السوريين وفي مقدمتها تحرير الأرض السورية من سلطة نظام الأسد المجرم. كما نؤكد لجميع الأطراف الدولية النافذة في الشأن السوري بأن ثوار سورية ليسوا معنيين بأية معادلات جديدة لعلاقات هذه الدول أو مهادنتها لنظام الأسد، وسيظل خيار المقاومة حقاً مشروعاً للسوريين، وذلك انطلاقاً من المصلحة الوطنية السورية، وما تقتضيه طبيعة المواجهة بين الثوار و قوات النظام وحلفائه، فضلاً عن الضرورة الموجبة على استقلالية المصالح السورية التي يجب أخذها بعين الاعتبار كأساس لأي تعامل مع أي طرف غير سوري، والتي لا يجوز أن تخضع لمساومات لأنها واردة كحقوق في القرارات

